مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
UNIVERSITY OF HA'IL

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السابعة، العدد 23
المجلد الأول، سبتمبر 2024

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

Arcif
Analytics

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " آرسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكين الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًّا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصـــدر المجلة ورقيًّا حســـب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشـــر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًّا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنيّاً.

المشرف العـــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هـيئـــة الـتحريـــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة التربوية

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. نوف بنت عبدالله السويداء
استاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

الاقتصاد المعرفي ودوره في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

The Knowledge Economy and Its Role in the Development of Prince Sultan University: Perspectives of Faculty Members

د. ندى إبراهيم الشدي
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك، قسم العلوم التربوية، كلية التربية بالمزاحمية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية
https://orcid.org/0000-0002-5846-0486

Dr. Nada Ibrahim Alsheddi
Associate Professor of Educational Administration and Planning, Department of Educational Sciences, College of Education in Al-Muzahmiyah, Shaqra University, Kingdom of Saudi Arabia

(تاريخ الاستلام: 2024/09/05، تاريخ القبول: 2024/10/25، تاريخ النشر: 2024/10/30)

المستخلص

تهدفت الدراسة التعرف على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، والتحديات التي تواجه تعزيز الاقتصاد المعرفي، ثم التوصل لمقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات وزعت على عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بلغت (242) عضو، وأبرز نتائج الدراسة أن هناك موافقة بين أعضاء هيئة التدريس على أهمية دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ومن أبرز تلك الأدوار أن الاقتصاد المعرفي يساعد على تحقيق أهداف البحث العلمي، كما أنه يساهم في تطبيق المعرفة بشكل علمي، وأن هناك حيادية بين الموافقة والرفض بين أعضاء هيئة التدريس على التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز، ومن أبرزها قلة عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وكذلك التكلفة العالية للأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة. وأن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ومن أبرزها استثمار أنشطة التطوير التكنولوجي في الجامعة، وكذلك زيادة تعزيز استخدام تقنية المعلومات في التعليم الجامعي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، مجتمع المعرفة، جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز.

Abstract

The study aimed to identify the role of the knowledge economy in the development of Prince Sultan University and the challenges facing the enhancement of the knowledge economy, as well as to propose suggestions for activating the role of the knowledge economy in the development of the university from the perspective of faculty members. To achieve the study›s objectives, a descriptive survey methodology was employed, using a questionnaire as the data collection tool. This questionnaire was distributed to a simple random sample of faculty members at the university, totaling 242 members. The main findings of the study indicated that faculty members agreed on the importance of the role of the knowledge economy in developing Prince Sultan University. Among the key roles identified, the knowledge economy contributes to achieving the goals of scientific research and aids in the scientific application of knowledge. Furthermore, there was a neutral stance among faculty members regarding the challenges facing the knowledge economy in developing Prince Sultan University, with notable challenges including the limited number of faculty members and the high costs of technological tools and modern devices. Additionally, there was agreement among the study sample on the proposals for developing the knowledge economy at Prince Sultan University, which included investing in technological development activities at the university and further enhancing the use of information technology in higher education.

Keywords: Knowledge Economy, Knowledge Society, Prince Sultan University.

للاستشهاد: الشدي، ندى إبراهيم. (2024). الاقتصاد المعرفي ودوره في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل*، 01 (23)، ، ص99– ص113 .

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث

Funding: "There is no funding for this research".

مقدمة الدراسة:

شهد العالم تحوّلاً جذريًا في أساليب توليد القوة الاقتصادية، حيث أصبح الاقتصاد المعرفي هو المحرك الأساسي للتنمية والتقدّم، حيث اعتمدت الاقتصادات الحديثة على المعرفة كمورد استراتيجي يُعادل في أهميته الموارد الطبيعية والصناعية، وأساسًا لبناء مستقبل مستدام ومزدهر.

وتعد خطة المملكة الاستراتيجية 2030م خطة طموحة تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي من الاعتماد الكبير على النفط إلى اقتصاد متنوع يعتمد على المعرفة والابتكار (رؤية المملكة 2030، ص.7)، كما أولت خطة التنمية العاشرة اهتمامًا كبيرًا بدعم البحوث التطبيقية في مختلف المجالات، مؤكدة على دورها المحوري في بناء اقتصاد معرفي مستدام، حيث تضمنت الخطة مجموعة من السياسات التحفيزية، كالاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتخصيص ميزانيات كافية للأبحاث (خطة التنمية العاشرة،39). وللجامعات دورًا أساسياً في هذا التحول، من خلال التزامها بتطوير برامج أكاديمية وبحثية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، كما تسعى إلى إعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المهارات والمعارف اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية وتلبية احتياجات السوق المتجددة (السهيمي، 2023، ص4). وبهذا، تعزز المملكة قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، واستناداً على ذلك أوصت دراسة الناهي وعباس (2023)، بضرورة تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إنتاج المعرفة ونشرها، مما يعزز من التفاعل بين البحث العلمي والقطاع الخاص، كما أوصت دراسة المقحم (2020) على ضرورة تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية، مما يسهم في تعزيز قدرات الجامعات على مواجهة التحديات الحالية.

وتعد جامعة الأمير سلطان من الجامعات الأهلية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمكنت من بناء مكانة مرموقة بين الجامعات على الرغم من حداثتها، وتستند فلسفة الجامعة إلى أهمية إعداد العقول المبتكرة وتطوير الأفراد القادرين على مواجهة تحديات العصر، مع التركيز على إجراء بحوث متقدمة تسهم في تعزيز الاقتصاد المعرفي، كما تسعى الجامعة لتعزيز تواصلها مع المجتمع من خلال دورها النشط في بناء اقتصاد مستدام يعتمد على المعرفة والإبداع (جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ص. 3).

مشكلة الدراسة:

في ظل التحديات المتسارعة التي يشهدها العالم بفعل الثورة الرقمية، أصبح التحول نحو الاقتصاد المعرفي ضرورة حتمية لتعزيز التنافسية وزيادة الإنتاجية. وتعد المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في اعتماد خطط وطنية شاملة تهدف إلى اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

وانطلق هذا التحول منذ الخطة التنموية الثامنة واستمر مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث أولت المملكة اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار في الاقتصاد المعرفي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، وكان لقطاع التعليم دور أساسي في هذا التوجه، إذ قامت وزارة التعليم بتطوير استراتيجيات وبرامج تهدف إلى رفع مستوى المعايير التعليمية لتواكب المستويات العالمية. وقد أثمرت هذه الجهود عن إنجازات بارزة على الصعيدين المحلي والدولي، منها الفوز بـ 1,218 ميدالية في مسابقات الرياضيات، بالإضافة إلى تنفيذ 14,520 مشروع بحثي علمي مسجل في قاعدة بيانات سكوب (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2020، ص 12).

وعلى الرغم من الإنجازات المحققة، لا تزال المؤسسات تواصل جهودها لوضع خطط وبرامج تهدف إلى تعزيز ثقافة المعرفة، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى التنافسية، خاصة في الجامعات التي تؤدي دورًا حيويًا في إعداد الموارد البشرية، باعتبارها العنصر الأساسي في دعم الاقتصاد المعرفي. وفي هذا الإطار، تسعى الجامعات السعودية، بما في ذلك جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، إلى الانخراط في التحول نحو الاقتصاد المعرفي كجزء من استراتيجياتها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وزيادة قدرتها التنافسية، بما يتماشى مع رؤية 2030 (جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ص 8). وقد أكدت الدراسات السابقة، مثل دراسة السهيمي (2023) وشاهين (2020)، أن الجامعات تشكل المحرك الرئيسي لإنتاج المعرفة وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة، من خلال الاستثمار في البحث العلمي وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، كما بينت هذه الدراسات أن الاقتصاد المعرفي يسهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي المقابل، أشارت دراسة الناهي وعباس (2023)، إلى وجود تحديات كبيرة تحول دون تحقيق هذا التحول المنشود، منها ضعف التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وضعف الارتباط بين البحث العلمي والتطبيقات العملية. بناءً على ما سبق، تظهر مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي: ما دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2. التعرف على التحديات التي تواجه تعزيز الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
3. التوصل للمقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

أسئلة الدراسة:

هدفت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. ما التحديات التي تواجه تعزيز دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ما المقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

1. جاءت الدراسة في سياق التحول الوطني الذي تشهده المملكة العربية السعودية في إطار سعيها لتحقيق رؤية 2030.
2. تأتي الدراسة استجابةً للتوصيات التي دعت إلى أهمية الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، وتعكس الحاجة الملحة لهذا الاقتصاد في الوقت الحالي.
3. تركز الدراسة على تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز وتطويرها لمواكبة التطورات والتقدم في الجامعات المحلية والعالمية.

الأهمية التطبيقية:

1. من المتوقع أن تساعد الدراسة أصحاب القرار في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز على التركيز على الاقتصاد المعرفي كأداة رئيسية لتطوير الجامعة وتحسين أدائها.
2. ستساهم نتائج الدراسة وتوصياتها، بإذن الله، في مساعدة الإدارة العليا في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز على مواجهة التحديات المتعلقة بتفعيل دور الاقتصاد المعرفي وطرق تطويره.
3. ستقدم الدراسة مقترحات لتحسين الاقتصاد المعرفي في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، مع الأخذ في الاعتبار التطورات النوعية والمتغيرات التي تؤثر في تقييم الجامعات ومستويات تصنيفها عالميًا.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: هدفت الدراسة استكشاف دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان، وتحديد التحديات التي تواجهه، وتقديم مقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة من منظور أعضاء هيئة التدريس.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1445هـ.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز.

الحدود البشرية: طبقت الدراسة على كافة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز.

مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد المعرفي: عرفه نمر (2018، ص334) بأنه «تحقيق الاستخدام الأمثل للمعرفة لتنمية رأس المال البشري، مرتكزاً على فهم جديد وعميق لدوره في تحقيق نقلة نوعية في التعليم، بما يؤدي إلى التطور الاقتصادي وزيادة الرفاهية والاستقرار والتقدم في المجتمع»

إجرائياً: «هي قدرة الجامعة على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها للوصول إلى التنمية البشرية بين أعضاء هيئة التدريس بهدف تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز».

الإطار النظري:

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهد الاقتصاد المعرفي تغييرات ملحوظة أدت إلى توجيه اهتمام الدول نحو استثمار المعرفة، وأصبحت مجالات التعليم العالي والبحث والتطوير في صميم اهتمامات الدول الساعية إلى تحقيق النمو والتقدم. حيث يُعتبر الاقتصاد المعرفي نموذجًا اقتصاديًا حديثًا يرتكز على المعرفة والمعلومات، ويعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. كما تُعتبر المعرفة المصدر الأساسي للتنمية، إذ إن غيابها يؤثر سلبًا على مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. لذا، تعتمد العديد من الدول المتقدمة بشكل متزايد على الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على المعرفة كوسيلة رئيسية لدفع عجلة النمو والتقدم وتعزيز القدرات الاقتصادية، من خلال تطوير المعرفة واستثمار العقول البشرية.

وفي هذا السياق، تُعرّف وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية (2020، ص. 6) الاقتصاد المعرفي بأنه «نظام اقتصادي يرتبط بمجتمع تكون فيه المعرفة المورد الأساسي للإنتاج»، حيث يقوم هذا النظام على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في مختلف مجالات الحياة، مع التركيز على تأهيل الكوادر البشرية وفق متطلبات العصر ودعم البحث العلمي. كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصاد المعرفي بأنه «الاقتصاد القائم على اكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو واستدامة التنمية على المدى البعيد» (الوادعي، 2020، ص. 16). ويتضح من هذه التعريفات أن الاقتصاد المعرفي يعتمد بشكل جوهري على المعرفة كمورد أساسي لتحقيق التنمية المجتمعية، فهو يشمل عمليات إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم بشكل

فعّال في تعزيز التنمية المستدامة.

وأشار عبد القادر (2020، ص. 45) إلى أن التحول من اقتصاد يعتمد على الموارد المادية إلى اقتصاد يرتكز على رأس المال البشري يتطلب استراتيجية تركز على تعزيز إنتاج المعرفة ونقلها على المدى الطويل، إلى جانب تحقيق تقدم ملموس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولضمان نجاح هذا التحول، ينبغي تعزيز التكنولوجيا وتطوير بنية تحتية تدعم الانتقال إلى الاقتصاد العالمي.

كما تتجلى أهمية الاقتصاد المعرفي من خلال دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع التنمية المستدامة، حيث يُسهم الاقتصاد المعرفي في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية من خلال تقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وفتح مجالات جديدة وخلق فرص عمل متنوعة، كما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تشجيع الابتكار والإبداع، ويقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية عبر الاستناد إلى المعرفة، مما يضمن استدامة الأنشطة الاقتصادية ونموها على المدى الطويل، كما يمثل الاقتصاد المعرفي أداة فعالة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية من خلال استخدام تقنيات متطورة وابتكارات مستمرة (الرشيدي والسرحان، 2020، ص. 9).

وقد ذكر الغامدي (2020، ص. 54) عددًا من الركائز الأساسية التي تسهم في نجاح الاقتصاد المعرفي، من أبرزها الاهتمام برأس المال البشري، والبحث والتطوير مما يعزز القدرة على الابتكار والتكيف مع التغيرات السريعة، والتحفيز على التميز والمنافسة من خلال توفير بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل نشر المعلومات والمعارف بسهولة للجميع.

وتعد الجامعات مراكز حيوية لتعزيز الاقتصاد المعرفي، فلها دور أساسي في دفع عجلة النمو والابتكار بالمجتمع. لذلك، يتعين عليها الالتزام بعدد من المتطلبات الاستراتيجية لبناء نظام تعليمي متقدم يتماشى مع احتياجات العصر الحديث. ومن هذه المتطلبات ما ذكره الروبي (2018، ص. 56) فيما يلي أبرزها: تطوير بنية تحتية تعليمية متطورة تشمل مرافق حديثة، ومختبرات مجهزة، وتقنيات تعليمية مبتكرة، مما يساهم في تعزيز قدرة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على الاستفادة من أحدث الأدوات والموارد. وكذلك دمج مفهوم الاقتصاد المعرفي في المناهج الدراسية لتعزيز فهم الطلاب لأهمية المعرفة كمورد أساسي في العمليات الاقتصادية، وهو ما يتطلب تحديث البرامج الدراسية بشكل دوري. كما ينبغي تشجيع البحث العلمي من خلال دعم المشاريع البحثية وتوفير منح دراسية، وتهيئة بيئة تحفز على الابتكار، مما يتطلب تعزيز الشراكات مع القطاعات الصناعية لترجمة نتائج الأبحاث إلى تطبيقات عملية تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد، كما ينبغي على الجامعات الاستثمار في تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس عبر برامج تدريبية وورش عمل تركز على أحدث الاتجاهات والتقنيات في التعليم والبحث. مما يساهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز قدرة الهيئة التدريسية على تلبية احتياجات الطلاب.

وفي الختام، يُعد دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي محورًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، ويتطلب ذلك تضافر الجهود بين جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على تطوير المناهج التعليمية وتهيئة بيئة تشجع على الابتكار، فالاستثمار في المعرفة وتعزيز دور الجامعات هما السبيل لضمان التنمية المستدامة، مما يُحسن من نوعية الحياة ويُعزز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

الدراسات السابقة:

ستعرض الباحثة أهم الدراسات السابقة من حيث الهدف والمنهج والعينة وأداءه الدراسة وأبرز النتائج، ورتبت الدراسات السابقة تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

دراسة الرويلي (2019) هدفت الدراسة التعرف على درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودي بمقومات الاقتصاد المعرفي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، طبقت على عينة عشوائية من القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع في الجامعات السعودية، وأبرز نتائج الدراسة وضع مؤشرات واضحة لتعريف القيادات الأكاديمية لأساليب الاقتصاد المعرفي، ورفع مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي من خلال استخدام التقنيات الحديثة بكليات المجتمع وتعزيز قدرة القيادات الأكاديمية للحصول على المعرفة واستخدامها وتبادل الخبرات بشأنها وإعادة بناء المناهج الدراسية بكلية المجتمع بما يتفق مع متطلبات التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي وبناء إستراتيجية لتحسين كفايات القادة الأكاديميين، وتبني برامج إصلاحية للتطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي.

دراسة العزيزي (2019) هدفت إلى إجراء تحليل شامل لدور التعليم الجامعي المصري في بناء اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال استكشاف العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ظل التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وتحديد دور الجامعات في إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس، وقد أظهرت النتائج أن هناك فجوة بين الإمكانات النظرية للجامعات المصرية والواقع العملي، وبناءً على النتائج، قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطوير دور الجامعات في بناء اقتصاد المعرفة، مع التركيز على تطوير البرامج الدراسية، وتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الأخرى.

دراسة الشمري (2020) هدفت إلى التعرف على درجة تحقيق المتطلبات اللازمة لتطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم الاقتصاد المعرفي، ودرجة توافرها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وطبقت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة، وزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس، ومن أبرز نتائجها أن درجة إمكانية تحقيق المتطلبات اللازمة لتطوير كليات المجتمع في ضوء مفهوم الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة كبيرة، كما جاءت درجة توافر المتطلبات اللازمة لتطوير كليات المجتمع في ضوء مفهوم الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة.

دراسة كفافي (2020) هدفت الدراسة التعرف على دور جامعة الأزهر في تحقيق دعائم اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة

التدريس، وتم استخدام المنهج الوصفي، والاستبانة كأداءه للدراسة، وزعت على عينة من أعضاء هيئة التدريس، ومن أبرز نتائج الدراسة أن درجة تطبيق دعائم اقتصاد المعرفة بالجامعة جاءت بدرجة متوسطة، وتحقيق متطلبات توفير وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحقيق متطلبات القدرة المؤسسية والحوكمة كذلك جاءت بدرجة متوسطة، وتم تقديم تصور مقترح لتحقيق دعائم اقتصاد المعرفة في جامعة الأزهر.

دراسة السهيمي (2023) هدفت الدراسة التعرف على درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الكمي وأسلوب المسح الشامل، والاستبانة كأداءه للدراسة، وزعت على القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، وأبرز نتائج الدراسة أن درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية جاءت بدرجة متوسطة بالنسبة للمجموع الكلي ولكل مؤشر من مؤشراته الفرعية وهي نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية الابتكار والتعليم والتدريب وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد أوصت الدراسة بتشجيع الجامعات السعودية على الاستمرار في تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي لتصل إلى المستوى المنشود في ذلك، ونشر ثقافة الاقتصاد المعرفي بين طلبة الجامعات والمدارس.

دراسة الناهي وعباس (2023) هدفت الدراسة التعرف على دور جامعة البصرة في تطوير الاقتصاد المعرفي في كليات ومراكز جامعة البصرة من وجهة نظر متخذي القرار، والكشف عن الفروق بحسب متغير سنوات الخدمة، والتخصص، والمسمى الإداري، واللقب العلمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة، وزعت على متخذي القرار في الجامعة، ومن أبرز نتائج الدراسة أن الجامعة تمتلك مورد اقتصادي مهم متمثل برأس المال الفكري والنتاج المعرفي، كما تعمل الجامعة على تطوير بنيتها التحتية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي، كما في دراسة الرويلي (2019)، والعزيزي (2019)، والشمري (2020)، وكفافي (2020)، والناهي وعباس (2023)، غير أن الدراسة الحالية تختلف عن دراسة السهيمي (2023) التي استخدمت المنهج الكمي وأسلوب المسح الشامل. كما تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بأنها طبقت بالجامعات المحلية والعربية، وكذلك باستخدام الاستبانة كأداة لدراسة. كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أهدافها، حيث ركزت على تسليط الضوء على الاقتصاد المعرفي ومقوماته، مع التركيز على مدى تطبيق مؤشراته، وتحقيق ركائزه الأساسية، وتلبية المتطلبات اللازمة لتطوير الجامعات في إطار الاقتصاد المعرفي. وما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، إلى جانب استكشاف التحديات التي تواجه تعزيز هذا الدور، وتقديم مقترحات لتفعيل الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، والبيانات المراد الحصول عليها للتعرف على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، فاستخدم المنهج الوصفي المسحي؛ وعرّفه عباس وآخرون (2014، ص. 75) بأنه «الدراسات التي تتم من خلال جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما، بهدف التعرف إلى الظاهرة وتحديد الوضع الحالي لها، والتعرف على جوانب القوة والضعف فيها»

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز والبالغ عددهم (495) عضو هيئة تدريس. وتمثلت عينة الدراسة من (242) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، تم جمعها بطريقة عشوائية بسيطة، وقد اعتمدت الباحثة على معادلة ستيفن سامبسون لتحديد حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة.

وصف أفراد الدراسة:

يتصف أفراد عينة الدراسة بخصائص تتمثل في «الجنس، والتخصص، والدرجة العلمية» موضحة بالجدول رقم (1) على النحو التالي:

جدول 1

توزيع أفراد الدراسة وفقاً لخصائصهم الاجتماعية والوظيفية

متغيرات الدراسة		التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	158	65.3
	أنثى	84	34.7
التخصص	إنساني	86	35.5
	علمي	156	64.5
الدرجة العلمية	أستاذ مشارك	26	10.7
	أستاذ مساعد	186	76.9
	محاضر	30	12.4
الإجمالي		**242**	**100.0**

يوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد الدراسة حسب خصائصهم الاجتماعية والوظيفية، بالنسبة لمتغير الجنس، ويتضح أن غالبية أعضاء هيئة التدريس من الذكور، حيث يبلغ عددهم 158 عضوًا، أي ما يعادل 65.3 % من إجمالي العينة، مقابل 84 عضوًا من الإناث، بنسبة 34.7 %. وفيما يتعلق بالتخصص، تشير النتائج إلى أن 156 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، بنسبة 64.5 %، يعملون في تخصصات علمية، بينما يعمل 86 عضوًا، بنسبة 35.5 %، في تخصصات إنسانية. أما بالنسبة للدرجة العلمية، فإن معظم أفراد العينة يحملون درجة أستاذ مساعد، بعدد 186 عضوًا، بنسبة 76.9 %، يليهم 30 عضوًا بدرجة محاضر، بنسبة 12.4 %، و26 عضوًا بدرجة أستاذ مشارك، بنسبة 10.7 %. وتعكس هذه النتائج الهيكل العام لجامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، بأن هناك تركيز أكبر على التخصصات العلمية والبحثية، مما يفسر الارتفاع النسبي في نسبة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المجالات العلمية.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تبين أن الاستبانة هي الأداة الأنسب، نظرًا لطبيعة البيانات والمنهجية المتبعة. وتُعرّف الاستبانة على أنها «أداة ملائمة لجمع المعلومات والبيانات والحقائق المتعلقة بواقع معين، ويتم تقديمها على شكل مجموعة من الأسئلة التي يُطلب من المشاركين المعنيين بموضوع الاستبانة الإجابة عنها» (عبيدات وآخرون، 2021، ص. 106). وتم بناء الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وتكونت في صيغتها النهائية من جزأين رئيسيين: الأول: يشمل البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، مثل: الجنس، التخصص الأكاديمي، والدرجة العلمية. والثاني: يتكون من 33 عبارة موزعة على ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: التعرف على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ويتضمن 12 عبارة، والمحور الثاني: يتناول التحديات التي تواجه تعزيز الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ويشمل 9 عبارات، والمحور الثالث: الوصول لمقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ويحتوي على 12 عبارة. وطُلب من المشاركين في الدراسة الإجابة عن كل عبارة باختيار أحد الخيارات الثلاثة: غير موافق، محايد، موافق. وقد تم تحديد فئات المقياس المتدرج الثلاثي كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول 2

تحديد فئات المقياس المتدرج الثلاثي

غير موافق	محايد	موافق
1.66-1	2.33-1.67	3.0-2.34

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

الصدق الظاهري: بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة؛ تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بآرائهم، وقد طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة، وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً على عينة استطلاعية مكونة من (30) عضو هيئة تدريس، كما تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول رقم 3

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور (دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز) بالدرجة الكلية

دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة		التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة		مقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعة	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.768	1	**0.952	1	**0.598
2	**0.628	2	**0.844	2	**0.900
3	**0.730	3	**0.824	3	**0.784

4	**0.659	4	**0.936	4	**0.539
5	**0.709	5	**0.811	5	**0.654
6	**0.805	6	**0.883	6	**0.638
7	**0.618	7	**0.837	7	**0.752
8	**0.758	8	**0.936	8	**0.660
9	**0.692	9	**0.956	9	**0.719
10	**0.738	-	-	10	**0.607
11	**0.599	-	-	11	**0.793
12	**0.611	-	-	12	**0.813

**دال عند مستوى (0.01) لكل محور (ن = 30)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن جميع معاملات ارتباط العبارات جاءت دالة عند مستوى (0.01)؛ حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات بين (0.539، 0.956)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة؛ وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة:

يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 2016، ص. 430)، وقد تم قياس ثبات الدراسة باستخدام معامل الفا كرو نباخ، وذلك على النحو التالي:

جدول 4

معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.	12	0.763
2	التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.	9	0.816
3	مقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.	12	0.850
الثبات الكلي		**33**	**0.876**

يوضح الجدول رقم (4) أن استبانة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.876) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة بين (0.763، 0.850)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وأبرز تلك الأساليب: التكرارات والنسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation)، معامل ألفاك ونباخ (Cronbach›s Alpha)، المتوسط الحسابي «Mean» والانحراف المعياري «Standard Deviation»

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول 5

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
9	يساعد الاقتصاد المعرفي على تحقيق أهداف البحث العلمي.	242	100.0	0	0.0	0	0.0	3.00	0.01	1
11	يساهم الاقتصاد المعرفي في تطبيق المعرفة بشكل علمي.	242	100.0	0	0.0	0	0.0	3.00	0.01	1 مكرر
4	يدعم الاقتصاد المعرفي توظيف التقنية في التعليم الجامعي.	240	99.2	2	0.8	0	0.0	2.99	0.09	3
3	يساعد الاقتصاد المعرفي في تطوير أنظمة التعليم في الجامعة.	239	98.8	3	1.2	0	0.0	2.99	0.11	4
2	يساهم الاقتصاد المعرفي في تعزيز مكانة الجامعة عالمياً.	237	97.9	5	2.1	0	0.0	2.98	0.14	5
8	يطور الاقتصاد المعرفي من طرق اكتساب المعرفة.	228	94.2	7	2.9	7	2.9	2.91	0.37	6
1	يدعم الاقتصاد المعرفي توجهات سياسة الجامعة.	214	88.4	23	9.5	5	2.1	2.86	0.40	7
10	ينمي الاقتصاد المعرفي عمليات التعلم الذاتي.	200	82.6	42	17.4	0	0.0	2.83	0.38	8
6	يمكن الاقتصاد المعرفي من تطبيق استراتيجيات تقييم جديدة في التعليم الجامعي.	193	79.8	49	20.2	0	0.0	2.80	0.40	9
7	يحسن الاقتصاد المعرفي من دافعية الطلبة للتعلم.	186	76.9	56	23.1	0	0.0	2.77	0.42	10
12	يشجع الاقتصاد المعرفي أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية.	151	62.4	91	37.6	0	0.0	2.62	0.49	11
5	يساهم الاقتصاد المعرفي في مواكبة نتائج الأبحاث.	144	59.5	98	40.5	0	0.0	2.60	0.49	12
	المتوسط الحسابي العام للمحور							**2.86**	**0.11**	–

يتضح من الجدول رقم (5) أن محور دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يتضمن (12) عبارة، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (2.60، 3.0) من أصل (3.0) درجات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات هذا المحور (2.86) مع انحراف معياري مقداره (0.11)، مما يشير إلى وجود توافق عام بين أعضاء هيئة التدريس على أهمية دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة، واتفقت نتيجة الدراسة مع دراسة الناهي وعباس (2023) بوجود دور لجامعة البصرة للارتقاء بالاقتصاد المعرفي فيها.

وتم الحصول على أعلى متوسط حسابي للعبارتين رقم (9) «يساهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق أهداف البحث العلمي» ورقم (11) «يساهم الاقتصاد المعرفي في تطبيق المعرفة بشكل علمي»، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (3.0) بانحراف معياري قدره (0.01)، مما يعكس درجة عالية من الاتفاق بين أفراد عينة الدراسة. ويمكن تفسير هذا الارتفاع في المتوسط الحسابي للعبارة رقم (9) بإدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية الاقتصاد المعرفي في دعم وتحقيق أهداف البحث العلمي، إذ يعتمد الاقتصاد المعرفي على توظيف المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات بطرق مبتكرة تسهم في تحسين جودة الأبحاث وزيادة إنتاجيتها كما يعزز الاقتصاد المعرفي القدرة على الوصول إلى مصادر جديدة للمعرفة وتطوير أساليب البحث، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أكثر فعالية. وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الرويلي (2019). أما فيما يخص العبارة رقم (11)، فإن اتفاق أعضاء هيئة التدريس على أن الاقتصاد المعرفي يساهم في تطبيق المعرفة بشكل علمي يعكس فهمهم العميق لدور المعرفة في تحسين الأداء الأكاديمي والممارسات التعليمية، وتتفق النتيجة مع دراسة الشمري (2020) التي أكدت على ضرورة توفير بنية تحتية مناسبة تشتمل على تكنولوجيا المعلومات وأنظمة إدارة المعرفة التي تتيح تبادل المعلومات والخبرات بشكل فعّال.

وفي المرتبة التالية، جاءت العبارة رقم (4) «يدعم الاقتصاد المعرفي توظيف التقنية في التعليم الجامعي» بمتوسط حسابي بلغ (2.99) وانحراف معياري (0.09)، مما يعكس توافق أعضاء هيئة التدريس حول أهمية دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، حيث يوفر الاقتصاد المعرفي الأدوات والتقنيات التي تساهم في تحسين التعليم الجامعي من خلال توفير بيئة تعلم مرنة. وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة كفافي (2020) التي أشارت إلى اهتمام افراد الدراسة باستخدام الطرق الحديثة وتفعيل التقنية وتنمية المهارات التكنولوجية في العملية التعليمية.

كما حصلت العبارة رقم (7) «يحسن الاقتصاد المعرفي من دافعية الطلبة للتعلم» على متوسط حسابي بلغ (2.77) وانحراف معياري (0.42)، مما يشير إلى التأثير الإيجابي للاقتصاد المعرفي على دافعية الطلبة، حيث تعمل استراتيجيات التعليم المعتمدة على الاقتصاد المعرفي على تعزيز تفاعل الطلاب مع المحتوى التعليمي، مما يؤدي إلى زيادة اهتمامهم ورغبتهم في التعلم.

وحصلت العبارة رقم (6) التي تنص على «يشجع الاقتصاد المعرفي أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية»، على متوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.49)، مما يعكس وعي أعضاء هيئة التدريس لدور الاقتصاد المعرفي في تعزيز مشاركتهم في تقديم الاستشارات البحثية، وهذا يساهم في رفع مكانتهم الأكاديمية وزيادة قدرتهم التنافسية، كما يعزز الاقتصاد المعرفي فرص التعاون في المشاريع البحثية وتوفير إمكانيات لتطوير الاستشارات البحثية عبر مختلف المجالات، وهذا يتفق مع دراسة الناهي وعباس (2023)

وأخيرًا، جاءت العبارة رقم (5) «يساهم الاقتصاد المعرفي في مواكبة نتائج الأبحاث» كأقل العبارات تفضيلاً، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.60) وانحراف معياري (0.49)، وقد يعود ذلك إلى وجود فجوة بين الأبحاث الأكاديمية وتطبيقاتها العملية في مجالات الاقتصاد المعرفي، مما يقلل من استفادة المجتمع من هذه الأبحاث، أو نقص التعاون بين الباحثين وصناع القرار في هذا المجال، مما يقلل من فرص دمج نتائج الأبحاث في السياسات أو الاستراتيجيات الاقتصادية.

السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول 6

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للتحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
2	قلة عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.	168	69.4	14	5.8	60	24.8	2.45	0.86	1
6	التكلفة العالية للأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة	140	57.9	51	21.1	51	21.1	2.37	0.81	2
4	تدني مستوى البنية التحتية اللازمة لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي.	91	37.6	91	37.6	60	24.8	2.13	0.78	3
7	انخفاض مخرجات الاقتصاد المعرفي مقارنة مع مدخلاته.	91	37.6	91	37.6	60	24.8	2.13	0.78	3 مكرر
8	ضعف استيعاب أثر استقلالية الجامعة على الاقتصاد المعرفي.	91	37.6	91	37.6	60	24.8	2.13	0.78	3 مكرر
9	ضعف الدافعية الذاتية لإنتاج ونشر المعرفة.	49	20.2	133	55.0	60	24.8	1.95	0.67	6
1	يركز الاقتصاد المعرفي على نقل المعرفة دون محاولة تطبيقها.	42	17.4	140	57.9	60	24.8	1.93	0.65	7
3	ضعف الجامعة على إنتاج واستثمار المعرفة.	42	17.4	98	40.5	102	42.1	1.75	0.73	8
5	ضعف حركة النشر في الدوريات العالمية.	42	17.4	98	40.5	102	42.1	1.75	0.73	8 مكرر
	المتوسط الحسابي العام للمحور							**2.06**	**0.67**	–

يُظهر الجدول رقم (6) أن محور التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يشمل (9) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (1.75) و(2.45) من أصل (3.0) درجات، مما يشير إلى أن هذه المتوسطات تقع ضمن الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس الثلاثي. وتوضح هذه النتائج أن استجابات عينة الدراسة تتراوح بين الحياد والموافقة. وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (2.06) بانحراف معياري قدره (0.67)، مما يدل على وجود حالة من الحيادية بين الموافقة والرفض لدى أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة، وقد يعود السبب إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس لديهم وعي متفاوت حول مفهوم الاقتصاد المعرفي وأهميته في تطوير الجامعة، فبعضهم قد يكون أكثر اطلاعًا ودراية بالتحديات التي تواجهه، في حين قد يكون البعض الآخر أقل اطلاعًا، مما يؤدي إلى مواقف متباينة تميل إلى الحيادية. كما تختلف تأثيرات التحديات المرتبطة بالاقتصاد المعرفي حسب التخصصات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، فالتخصصات العلمية مثل الهندسة وعلوم الحاسوب، يكون التأثير أكبر بسبب اعتماد الاقتصاد المعرفي على الابتكار والتكنولوجيا، مما يجعل التحديات أكثر وضوحًا، أما التخصصات الإنسانية والاجتماعية، فقد تجد تأثير الاقتصاد المعرفي أقل وضوحًا، نظرًا للطبيعة النظرية لأعمالها، وبالتالي تميل إلى الحيادية.

حيث جاءت العبارة رقم (2) «قلة عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة» المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.45) وانحراف معياري (0.86). ويمكن تفسير هذه النتيجة بزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعة، مما يجعل عدد أعضاء هيئة التدريس غير كافٍ لتلبية احتياجات الطلاب ومتطلبات العملية التعليمية. وهذا التفسير يتماشى مع دراسة العزيزي (2019) التي أكدت أن تزايد الطلب على التعليم الجامعي وضعف التناسب بين أعداد الطلبة المقبولين وعدد أعضاء هيئة التدريس أدى إلى انخفاض جودة وكفاءة العملية التعليمية، مما أثر سلبًا على قدرتها على مواكبة التطورات العالمية وتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة.

تليها في المرتبة الثانية العبارة رقم (6) «التكلفة العالية للأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة» بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وانحراف معياري (0.81)، وهو ما يعكس التحديات التي تواجه الجامعة في توفير هذه الأدوات بسبب تكلفتها المرتفعة، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم، وهذا يتفق مع نتيجة دراسة السهيمي (2023) التي أكدت بأن على الجامعة أن تسعى للبحث عن مصادر تمويل جديدة، مثل المنح أو الشراكات مع القطاع الخاص، لدعم شراء الأجهزة والبرامج التكنولوجية اللازمة، بالإضافة إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل لتحديث التكنولوجيا والأدوات المستخدمة لضمان الاستدامة المالية والتكنولوجية.

وفي المرتبة الثالثة، جاءت العبارة رقم (4) «تدني مستوى البنية التحتية اللازمة لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي» بمتوسط حسابي بلغ (2.13) وانحراف معياري (0.78) ما يشير إلى انخفاض مستوى رضا أعضاء هيئة التدريس عن البنية التحتية الحالية في الجامعة، وهو ما يؤثر سلبًا على تعزيز الإنتاج المعرفي والابتكار. وقد يُعزى ذلك إلى نقص الاستثمارات الضرورية لتطوير وتحسين البنية التحتية. ومع تزايد أهمية الاقتصاد المعرفي في المشهد العالمي، تبرز الحاجة الملحة إلى تكييف البنية التحتية لتلبية متطلبات هذا الاقتصاد، بما في ذلك تحسين شبكات الإنترنت، وتحديث المرافق التقنية، وإنشاء مراكز بحثية تدعم الابتكار وتطوير المعرفة. ويعد الاستثمار في تحسين هذه البنية أمرًا جوهريًا ويجب أن يتم بالتعاون مع خبراء في مجالات الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا لضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية بفعالية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرويلي (2019) ودراسة السهيمي (2023)، التي أكدت بأن تعزيز البنية التحتية سيسهم بشكل مباشر في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وزيادة إنتاجية المؤسسات التعليمية والبحثية، مما يؤكد ضرورة استثمار الموارد بشكل استراتيجي لضمان تحقيق التقدم المستدام في هذا المجال.

وفي المرتبة السابعة، جاءت العبارة رقم (1) «يركز الاقتصاد المعرفي على نقل المعرفة دون محاولة تطبيقها» بمتوسط حسابي بلغ (1.93) وانحراف معياري (0.65)، وتشير النتيجة إلى وجود فجوة بين اكتساب المعرفة وتطبيقها في الواقع العملي، مما يعني أن المعرفة لا تتحول إلى حلول أو خدمات ملموسة، وقد يعود السبب في ذلك إلى نقص الاستراتيجيات والسياسات التي تعزز تحويل المعرفة إلى ممارسات عملية، مما يؤثر سلبًا على فعالية الاقتصاد المعرفي، كما يشير التركيز على نقل المعرفة دون تطبيقها إلى الحاجة لتعزيز ثقافة الابتكار والتجريب في الجامعة.

وأخيرًا، جاءت العبارة رقم (3) «ضعف الجامعة في إنتاج واستثمار المعرفة» والعبارة رقم (5) «ضعف حركة النشر في الدوريات العالمية» في المرتبة الثامنة بنفس المتوسط الحسابي (1.75) وانحراف معياري (0.73). حيث تشير هذه النتائج إلى وجود ضعف في إنتاج المعرفة واستثمارها، وكذلك في حركة النشر في الدوريات العلمية، فقد يكون ضعف حركة النشر ناتجًا عن نقص في التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى، مما يحد من القدرة على تبادل المعرفة والأفكار البحثية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة العزيزي (2019)، التي أظهرت أن الفجوة بين الإمكانات النظرية للجامعات المصرية والواقع العملي تُعد أحد المعوقات التي تواجه التعليم الجامعي المصري في بناء اقتصاد المعرفة.

السؤال الثالث: ما المقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على مقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات

الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول 7

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمقترحات تطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
9	استثمار أنشطة التطوير التكنولوجي في الجامعة.	242	100.0	0	0.0	0	0.0	3.00	0.01	1
4	زيادة تعزيز استخدام تقنية المعلومات في التعليم الجامعي.	235	97.1	7	2.9	0	0.0	2.97	0.17	2
11	تخصيص ميزانية كافية لتمويل المشاريع البحثية	235	97.1	7	2.9	0	0.0	2.97	0.17	2 مكرر
12	توفير آلية لتبادل الأفكار والخبرات بين أعضاء هيئة التدريس.	235	97.1	7	2.9	0	0.0	2.97	0.17	2 مكرر
8	تصميم البرامج التدريبية بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة.	233	96.3	9	3.7	0	0.0	2.96	0.19	5
5	توفير المعلومات للباحثين لإنجاز بحوثهم.	228	94.2	14	5.8	0	0.0	2.94	0.23	6
6	دعم البحوث والدراسات البينية بين التخصصات العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي.	226	93.4	16	6.6	0	0.0	2.93	0.25	7
1	تحفيز أعضاء هيئة التدريس على نشر الإنتاج المعرفي في مختلف تخصصاتهم.	193	79.8	49	20.2	0	0.0	2.80	0.40	8
3	زيادة دعم حركة التأليف والترجمة والنشر العلمي في الجامعة.	186	76.9	56	23.1	0	0.0	2.77	0.42	9
10	دعم الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس.	186	76.9	56	23.1	0	0.0	2.77	0.42	9 مكرر
2	دعم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في بناء مجتمع المعرفة.	177	73.1	65	26.9	0	0.0	2.73	0.44	11
7	تفعيل الكراسي العلمية في الجامعة لدعم الاقتصاد المعرفي.	177	73.1	65	26.9	0	0.0	2.73	0.44	11 مكرر
	المتوسط الحسابي العام للمحور							**2.87**	**0.17**	–

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن محور التعرف على مقترحات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يتضمن (12) عبارة، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (2.73، 3.0) من أصل (3.0) درجات. حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (2.87) بانحراف معياري (0.17)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على مقترحات تطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز.

حيث جاءت العبارة رقم (9) «استثمار أنشطة التطوير التكنولوجي في الجامعة» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.0) وانحراف معياري (0.01)، وتشير هذه النتائج إلى أن الجامعة تبذل جهودًا ملموسة تساهم في تحقيق نتائج إيجابية، ما يعكس التزامها بتطوير بنيتها التحتية واستثمارها بشكل مستدام لدعم التعليم والبحث العلمي، وقد تكون الجامعة قد استجابت بفعالية للتغيرات التكنولوجية الحديثة، مما جعلها قادرة على تلبية احتياجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكفاءة عالية، لضمان الاستمرارية، مما يتعين على الجامعة مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا وتحديث أنظمتها، مع توسيع أنشطتها التكنولوجية لتشمل مجالات حديثة مثل الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتتماشى هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الرويلي (2019) ودراسة السهيمي (2023)

أما العبارات الثلاث التالية: «زيادة تعزيز استخدام تقنية

المعلومات في التعليم الجامعي» (رقم 4)، و»تخصيص ميزانية كافية لتمويل المشاريع البحثية» (رقم 11)، و»توفير آلية لتبادل الأفكار والخبرات بين أعضاء هيئة التدريس» (رقم 12)، فقد سجلت جميعها متوسطًا حسابيًا قدره (2.97) مع انحراف معياري (0.17). وهذه النتائج تشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون سعي وجهود الجامعة في تعزيز استخدام تقنية المعلومات في التعليم، وتخصيص ميزانية كافية للمشاريع البحثية، وتوفير آليات فعالة لتبادل الأفكار بين أعضاء هيئة التدريس. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرويلي (2019)، ودراسة السهيمي (2023)، مما يعكس سعي الجامعة لتنفيذ أنظمة تكنولوجية حديثة وسهلة الاستخدام، وسعيها كذلك لتلبية الاحتياجات البحثية بتوفير فرص أكبر للباحثين للحصول على التمويل اللازم، وفتح قنوات للتواصل الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس من خلال برامج وورش عمل تساهم في تبادل المعرفة والخبرات بشكل فعّال.

وفي المرتبة التاسعة، جاءت العبارة رقم (3) «زيادة دعم حركة التأليف والترجمة والنشر العلمي في الجامعة»، والعبارة رقم (10) «دعم الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس» بمتوسط حسابي بلغ (2.77) وانحراف معياري (0.42). وتشير هذه النتائج إلى تقدير ملحوظ لأهمية هذه الجوانب، مع وجود تباين نسبي أكبر في الآراء مقارنة بالعبارات السابقة، ويعكس هذا التباين تقديرًا جيدًا لجهود الجامعة في دعم حركة التأليف والترجمة والنشر العلمي، وكذلك الابتكارات الأكاديمية ومع ذلك، قد يرى البعض أن هناك حاجة لمزيد من الدعم والتطوير في هذه المجالات، على الرغم من وجود مبادرات وبرامج لدعم التأليف والنشر، والتي قد تواجه بعض التحديات، مما يدفع بعض أعضاء هيئة التدريس إلى الشعور بالحاجة إلى تعزيز هذه الجهود. وبالمثل، رغم وجود دعم للابتكارات، قد يشعر بعض أعضاء هيئة التدريس بأن هذا الدعم غير كافٍ أو محدود في بعض الجوانب.

وفي المرتبة الحادية عشرة، جاءت العبارة رقم (2) «دعم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في بناء مجتمع المعرفة»، والعبارة رقم (7) «تفعيل الكراسي العلمية في الجامعة لدعم الاقتصاد المعرفي» بمتوسط حسابي بلغ (2.73) وانحراف معياري (0.44)، وتشير هذه النتائج إلى الوعي بأهمية الشراكة، مع اختلاف الآراء بشأن مدى نجاح الجامعة في تطبيقها. ويعكس ذلك وجود جهود قائمة لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، إلا أن البعض يرى أن هذه الجهود لم تصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق تعاون فعّال، وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كفافي (2020)، التي أكدت ضعف التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، ولتحسين هذا التعاون، ينبغي على الجامعات توسيع نطاق مبادراتها من خلال برامج تدريبية ومشاريع بحثية مشتركة، إلى جانب تفعيل الكراسي العلمية بشكل أكثر استراتيجية، بحيث تركز جهودها على مشروعات بحثية تسهم في تعزيز الاقتصاد المعرفي وتلبية احتياجات التنمية المستدامة.

خلاصة لأبرز نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وذلك على النحو التالي:

1. أظهرت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يتفقون على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ومن أبرز تلك الأدوار تعزيز تحقيق أهداف البحث العلمي وتطبيق المعرفة بشكل علمي.
2. كشفت الدراسة عن وجود توازن بين التأييد والمعارضة بين أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة، ومن أهم هذه التحديات قلة عدد أعضاء هيئة التدريس وارتفاع تكلفة الأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة.
3. أكدت الدراسة وجود تأييد بين أعضاء هيئة التدريس للمقترحات الرامية إلى تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعة، ومن أبرز هذه المقترحات استثمار أنشطة التطوير التكنولوجي في الجامعة وزيادة تعزيز استخدام تقنية المعلومات في التعليم الجامعي.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1. أن تعمل الجامعة على تطوير وتنفيذ خطط عملية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال وضع سياسات واضحة لتحقيقها.
2. أن تضع الجامعة برامج توظيف تهدف إلى استقطاب أعضاء هيئة تدريس المؤهلين من الداخل والخارج، لتلبية احتياجات العملية التعليمية.
3. أن تعمل الجامعة على توفير المعدات الرقمية اللازمة وتطبيق نظم حماية البيانات لضمان بناء بيئة رقمية آمنة وفعالة.
4. أن تخصص الجامعة موارد مالية كافية لشراء وتحديث الأدوات التكنولوجية الضرورية لدعم التحول الرقمي.
5. أن تسعى الجامعة لتعزيز التعاون مع القطاعين الخاص والحكومي عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مراكز بحثية مشتركة لدعم الابتكار والتطوير.

مقترحات الدراسة:

1. إجراء دراسة تحليلية تستكشف دور الاقتصاد المعرفي في تطوير المؤسسات التعليمية، مع تطبيقها على جامعات أخرى لتعميم النتائج وتحديد أفضل الممارسات.
2. إجراء دراسة لتطوير تصور مقترح لاستثمار الاقتصاد المعرفي في الجامعات، باستخدام جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز كنموذج تطبيقي.

3. إجراء دراسة تحليلية لتحديد العوائق والتحديات التي تواجه الجامعات السعودية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، مع تقديم حلول عملية للتغلب عليها.

المراجع:

الرشيدي، فواز دهيم، والسرحان، خالد علي. (2020). واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. *المجلة التربوية الأردنية*، 16(2)، 1-22.

الروبي، حنان أحمد. (2018). آليات مقترحة لتسويق الخدمات التعليمية الجامعية في ضوء اقتصاد المعرفة: دراسة تطبيقية بجامعة بني سويف. *مجلة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ*، 18(2)، 425-506.

الرويلي، سعود بن عبد الله. (2019). درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي: دراسة ميدانية. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، 8(4)، 57-72.

السهمي، علي بن سلطان. (2023). درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس. *مجلة كلية التربية*، جامعة طنطا، 89(4)، 351-386.

شاهين، محمد السعيد. (2020). التحول إلى اقتصاد المعرفة في ضوء التجارب الدولية. مصر المعاصرة، 111(537)،373-407.

الشمري، محمد بن فهاد. (2020). متطلبات تطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم الاقتصاد المعرفي. *مجلة جامعة الجوف للعلوم التربوية*، جامعة الجوف – وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي، 6(1)، 77-104.

عباس، محمد خليل، ونوفل، محمد بكر، والعبسي، محمد مصطفى، وأبو عواد، فريال محمد. (2014). مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

عبد القادر، علوية حسن عبد الله. (2020). مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، 4(12)، 201-240.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحالق، كايد. (2021). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. ط 18، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر.

العساف، صالح. (2016). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. مكتبة العبيكان.

العزيزي، محمود عبده. (2019). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 23، 6-78.

الغامدي، فهد. (2020). واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي. *مجلة العلوم التربوية*، 32(1)،47-70.

كفافي، حنان. (2020). دور جامعة الأزهر في تحقيق دعائم اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم التربوية*، 28(2)، 13-85.

المقحم، بدور. (2020). دور قيادات الجامعات السعودية بمدينة الرياض في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي،[رسالة ماجستير منشورة]، كليات الشرق العربي للدراسات العليا. الرياض، المملكة العربية السعودية.

الناهي، هالة غالب، وعباس، أمل فاضل. (2023). دور جامعة البصرة في تطوير اقتصاد المعرفة من وجهة نظر متخذي القرار. *مجلة الدراسات المستدامة*، 5(3)، 1945-1972.

نمر، أمين محمد. (2018). دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي. *مجلة العلوم التربوية*، 45 (4)، 333-352.

الوادعي، سعيد صالح. (2020). تصور مقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة[رسالة دكتوراه غير منشورة] . كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2020). التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، جدة، المملكة العربية السعودية.

رؤية المملكة 2030 https://www.vision2030.gov.sa/

جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز www.psu.edu.sa/ar/sp-dc

خطة التنمية العاشرة https://www.stats.gov.sa/ar/aboutus/page/72

Al-Rashidi, Fawwaz Dohaim., & al-Sarhan, Khaled Ali. (2020). Waqi' Tatbiq Mabādi' Eqtisad al-Ma'rifah fi

Mu'ashirat Qiyas Iqtisad al-Ma'rifah fi al-Dwal al-'Arabiyah: Tahanniyat al-Hadir wa-Faq al-Mustaqbal. (In Arabic). *Al-Majalla al-'Arabiyah lil-Adab wa-al-Dirasat al-Insaniyah,* 4(12), 201240-.

Obaidat, Thuqan, Waddas, Abdul Rahman, & Abdul Khaleq, Kaid. (2021). Al-Bahth Al-›Ilmi Mafhumuhu wa Adawatuhu wa Asalibuhu. 18th ed., Amman, Dar Al-Fikr lil-Tiba›ah wal-Nashr.

Al-Assaf, Saleh. (2016). Al-Madkhal ila Al-Bahth fi Al-Uloom Al-Sulookiyah. Maktabat Al-Obaikan.

Al-'Aziz, Mamoud Abdu. (2019). Tasawwur Muqtarah litatwir Ada' al-Jami'at al-Yamaniyah fi Daw' Eqtisad al-Ma'rifah. (In Arabic). *Majallat al-Andalus lil-'Ulum al-Insaniyah wa-al-Ijtima'iyah,* 23, 678-.

Al-Ghamdi, Fahd. (2020). Waqi› Tatbiq Mu›ashir Nizam Al-Hawa›if Al-Iqtisadiyah wal-Nuzum Al-Mu›assisiyah fi Al-Jami›at Al-Su›udiyah lil-Tahawul Nahwa Al-Iqtisad Al-Ma›rifi. *Majallat Al-Uloom Al-Tarbawiyah,* 32(1), 4770-.

Kafafi, Hanan. (2020). Dawr Jami›at Al-Azhar fi Tahqiq Da›aim Iqtisad Al-Ma›rifah min Wajhat Nazar A›ada› Hay›at Al-Tadris. *Majallat Al-Uloom Al-Tarbawiyah,* 28(2), 1385-.

Al-Muqhim, Badr. (2020). Dawr Qiyadat Al-Jami›at Al-Su›udiyah fi Madinat Al-Riyadh fi Tahqiq Mu›ashirat Al-Iqtisad Al-Ma›rifi. Master›s Thesis [Published]. Kulliyat Al-Sharq Al-Arabi lil-Dirasat Al-A›lya, Riyadh, Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Su›udiyah.

Al-Nahi, Halah Ghaleb, wa-'Abbas, Amal Fadhel. (2023). Dur Jami'at al-Basrah fi Tatwir Eqtisad al-Ma'rifah min Wujhat Nazar Mutakhazi al-Qarar. (In Arabic). Majallat al-Dirasat al-Mustadamah, 5(3), 19451972-.

Nimr, Amin Muhammad. (2018). Dawr Jami›at Najran fi Tahqiq Mafhum Al-Iqtisad Al-Ma›rifi. *Majallat Al-Uloom Al-*

Mu'assasat al-Ta'lim al-'Ali fi Dawlat al-Kuwait. (In Arabic). Al-Majalla al-Tarbawiyah al-Urduniyah, 16(2), 122-.

Al-Rubi, Hanan Ahmed. (2018). Aliyat Muqtaraha litaswiq al-Khidmat al-Ta'limiyah al-Jami'iyah fi Daw' Eqtisad al-Ma'rifah: dirasah tatbiqiyah bi-Jami'at Bani Suwayf. (In Arabic). *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah bi-Jami'at Kafr al-Shaykh,* 18(2), 425506-.

Al-Rowayli, Sawood Bin Abdullah. (2019). Darajat Wa'i al-Qiyadat al-Akadimiyah bi-Kulliyat al-Mujtama' al-Saudiyah bi-Maqawim al-Iqtisad al-Ma'rifi: dirasah maydaniyah. (In Arabic). *Al-Majalla al-Tarbawiyah al-Dawliyah al-Mutakhasisa,* 8(4), 5772-.

Al-Sahami, 'Ali Bin Sultan. (2023). Darajat Tatbiq Mu'ashirat al-Iqtisad al-Ma'rifi bi-al-Jami'at al-Saudiyah min Wujhat Nazar al-Qiyadat al-Akadimiyah wa-A'da' Hi'at al-Tadris. (In Arabic). *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah, Jami'at Tanta,* 89(4), 351386-.

Shahin, Mohammed Al-Sayeed. (2020). Al-Tahwwul ila Eqtisad al-Ma'rifah fi Daw' al-Tajarib al-Dawliyah. (In Arabic). Misr al-Mu'asirah, 111(537), 373407-.

Al-Shmari, Mohammed Bin Fahad. (2020). Muttalabat Tatwir Kulliyat al-Mujtama' fi al-Mamlakah al-'Arabiyah al-Saudiyah fi Daw' Mafhum al-Iqtisad al-Ma'rifi. (In Arabic). *Majallat Jami'at al-Jawf lil-'Ulum al-Tarbawiyah,* Jami'at al-Jawf - Wakalat al-Dirasat al-'Ulya wa-al-Baht al-'Ilmi, 6(1), 77104-.

Abbas, Muhammad Khalil, & Nufal, Muhammad Bakr, & Al-Absi, Muhammad Mustafa, & Abu Awad, Faryal Muhammad. (2014). Madkhal ila Manahij Al-Bahth fi Al-Tarbiyah wa Ilm Al-Nafs. Dar Al-Maseerah lil-Nashr wal-Tawzi› wal-Tiba›ah: Amman.

Abd al-Qadr, 'Alawyah Hasan Abdullah. (2020).

Tarbawiyah, 45(4), 333352-.

Al-Wad'i, Saeed Bin Saleh. (2020). Tasawwur Muqtarah litatwir al-Istismar al-Tarbawi lil-Jami'at al-Saudiyah fi Daw' Eqtisad al-Ma'rifah (Risalat Doktora Ghair Manshurah) (In Arabic). Kulliyat al-Tarbiyah, Jami'at al-Imam Muhammad bin Saud al-Islamiyah, ar-Riyadh, al-Mamlakah al-'Arabiyah al-Saudiyah.

Wizarat Al-Iqtisad wal-Takhtit. (2020). Al-Tahawul ila Mujtama› Al-Ma›rifah fi Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Su›udiyah. Madinat Al-Malik Abdulaziz lil-Uloom wal-Taqniyah, Jeddah, Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Su›udiyah.

جامعة حائل
UNIVERSITY OF HA'IL

Journal of Human Sciences
At Hail University

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

Seventh year, Issue 23
Volume 1, September 2024

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658